



## خطاب

السيد الوزير المكلف بالوظيفة  
العمومية وتحديث الإدارة  
في حفل تسليم الشهادات لخريجي  
المدرسة الوطنية للإدارة  
-18 يوليوز 2012-

## بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

- السادة الأساتذة والمكونون المحترمون،
- أعزائي الخريجين والطلبة،
- حضرات السيدات والسادة

يسرني أن أشارككم هذا الاحتفال البهيج الذي تنظمه المدرسة الوطنية للإدارة بمناسبة تخرج الفوج التاسع من طلبتها، الحاصلين على دبلوم سلك التكوين في التدبير الإداري والسلك العالي في التدبير الإداري، والذي يقترن مع احتفالات الشعب المغربي قاطبة بعيد العرش

المجيد، الذي يخلد هذه السنة الذكرى الثالثة عشر لاعتلاء صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله عرش أسلافه المنعمين.

وهي فرصة سانحة للوقوف على حصيلة الجهودات المتواصلة التي ما فتئت تبذلها المدرسة الوطنية للإدارة منذ 64 سنة مضت على تأسيسها، في ميادين التكوين واستكمال الخبرة، بهدف تزويد الإدارات العمومية والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية بالأطر العليا القادرة على حمل مشعل المسؤولية والقيادة بالإدارة العمومية.

كما أن هذا الاحتفال يعد مناسبة ملائمة أيضا للتأكيد على الأهمية البالغة التي توليها الحكومة لتكوين العنصر البشري في ميدان الإدارة العامة، تكويننا متينا يؤهله للنهوض

بجدارة بالمهام التي تلقى على عاتقه في خدمة  
الصالح العام.

وبالفعل، فقد حققت هذه المؤسسة الوطنية  
العتيدة مع توالي السنين، منجزات قيمة يحق لنا أن  
نعتر بها، مشيدين عاليا في هذا الصدد بجهود كل  
روادها وكافتة أساتذتها وأطرها.

واليوم، نحتمي بتخرج دفعة جديدة من  
خريجي المدرسة الوطنية للإدارة، بعد أن نهلوا من  
خبرة هذه المؤسسة في مجال التكوين، بما  
سيؤهلهم لخوض غمار الحياة المهنية وللإضطلاع  
بالمهام التي ستسند إليهم بكل كفاءة واقتدار.

حضرات السيدات والسادة،

إن التحولات التي يشهدها عالمنا المعاصر، بما  
تفرضه على الإدارة من تغييرات هيكلية

وتنظيمية، أصبحت تستلزم، أكثر من أي وقت مضى، تعبئة الإمكانيات البشرية والمادية المتاحة لرفع مختلف التحديات.

فاستراتيجيات التنمية الشاملة والمستدامة تتطلب باستمرار كفاءات مؤهلة ومن مستوى عال، متمرسه وذات دراية بتقنيات التدبير الحديث، ذلك أن التطور الذي تعرفه الإعلاميات، ووفرة قنوات الاتصال، وتدفق المعلومات وتداولها الهائل، كلها أمور أصبحت تحتم على الإدارة أن تكون منفتحة بما فيه الكفاية، ولذلك تبقى المعرفة والتكوين من أنجع الأدوات لتطوير الإدارة ومسايرتها للتغيير الذي يطرأ على محيطها الداخلي والخارجي.

وتبعاً للدور الجديد للدولة ولاختياراتها الاقتصادية والاجتماعية، وانسجاماً مع الدستور الجديد للمملكة، أصبحت الإدارة المغربية

مطالبة بتأطير النشاط الاقتصادي والاجتماعي طبقا لقواعد جديدة، واعتمادا على آليات حديثة، لكسب رهان الحكامة الجيدة، بما يضمن المناخ الملائم لدعم الاستثمار وتسريع وتيرة التنمية.

والواقع أن هذه الأهداف هي التي هيكلت التوجه العام الذي سعت إلى انتهاجه الحكومة لتأطير وتحديث العمل الإداري، عن طريق الالتزام بمعايير الترشيد والتخليق والانفتاح والجودة والقرب. ومن المؤكد أن الالتزام الفعلي بهذه المعايير يرتبط ارتباطا وثيقا بالعنصر البشري الذي يعمل داخل الإدارة.

وهذا ما يبرز الأهمية القصوى التي يكتسبها تكوين وتأهيل مواردنا البشرية، ليس في المجال المهني فحسب، بل من الوجهة الأخلاقية أيضا، إذ أن التكامل بين الكفاءة المهنية والالتزام الأخلاقي يعتبر مطلبا جوهريا لا محيد عنه، إن

نحن أردنا لمسار التحديث الإداري أن يعطي فعلا ثماره المرجوة ونتائج المتوخاة.

وهكذا، فإن المدرسة الوطنية للإدارة، وعيا منها بدورها المتميز، بادرت عدة مرات إلى تجديد نظام التكوين بها، بعد أن عملت على استشراف الحاجيات المستقبلية في ميدان التكوين واستكمال الخبرة، وفق مناهج حديثة تتلاءم والمتطلبات الجديدة للوظيفة العمومية، التي عرفت بدورها تطورات هامة خلال السنوات الأخيرة.

وتكوّن التجارب المتراكمة التي يزر بها سجل المدرسة الحافل رصيذا مهما، يمكن استثماره لصالح أورش التحديث الإداري، التي تعمل وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة على إنجازها. فسواء تعلق الأمر بعمليات التكوين الأساسي، أو دورات التكوين المستمر، أو

التظاهرات العلمية الوطنية والدولية، فإن مجال خبرة المدرسة قد اتسع كماً ونوعاً عبر السنين، بفضل الإصلاحات المتتالية التي شملت آفاق التكوين بها.

كما تمت تزكية رصيد المدرسة بفضل تضافر عدة عوامل مهمة، نذكر منها : تعميم استغلال المعلومات، وانتهاج سياسة التشاور المتواصل مع أعضاء هيئة التدريس، دون أن نغفل الدور الذي قامت به هذه الأخيرة منذ تأسيسها في ميدان التعاون الدولي، وخصوصاً مع عدد من الدول العربية والإفريقية الشقيقة، حيث تكوّن في هذه المؤسسة العريقة المئات من الطالبات والطلبة المنتمين لهذه الدول، ويسعدنا أن يحضر معنا اليوم في هذا الحفل البهيج خريجون ينتمون إلى بعض هذه الدول، مغتنماً هذه المناسبة لأشيد بما أبانوا عنه من كفاءة عالية وأخلاق رفيعة.



وتجدر الإشارة إلى أن الحكومة منكبته حاليا على تهيئ مشروع متكامل لتطوير المدرسة الوطنية للإدارة، سيعمل على إدخال إصلاحات جوهرية عليها، وفق نظرة مستقبلية تأخذ بعين الاعتبار التحديات التي تواجه الإدارة، ومواكبة مسلسل الجهوية المتقدمة الذي انخرط فيه المغرب، ووضع أسلاك تكوينية متنوعة، طويلة وقصيرة الأمد، تستجيب لانتظارات الإدارة والموظفين، وجعل المدرسة مركزا يتمتع بالجاذبية على المستوى الدولي، العربي والإفريقي خصوصا، تكريسا للانفتاح على العالم الذي يتميز به المغرب و سيتم الإعلان عن تفاصيل هذا المشروع في الوقت المناسب، وذلك بغاية الارتقاء بالمدرسة إلى مستوى أعلى يجعل منها أداة أساسية لمواكبة برامج التحديث الإداري بكل فعالية واقتدار.

وأغتنم هذه الفرصة لأتوجه إلى خريجي هذه المؤسسة الوطنية، داعياً إياهم إلى الانخراط التام في مسلسل الإصلاح والتحديث الإداري، الذي يتعين عليهم أن يعملوا على رفع لوائه بمختلف الإدارات العمومية، مبرهنين على كفاءاتهم العلمية، وخصالهم الأخلاقية، ومكرسين كل جهودهم في ترسيخ قواعد الإدارة المواطنة.

وقبل أن أختتم هذه الكلمة، أود أن أتقدم مرة أخرى بعبارات الشكر والتنويه إلى المسؤولين عن إدارة المدرسة وإلى جميع أساتذتها وأطرها الذين يشرفون على العملية التكوينية بها، على ما يقومون به من عمل دؤوب قصد تكييف البرامج الدراسية وتنقيحها، وما يبذلونه من جهود متواصلة في إطار اضطلاعهم بمهام التدريس والتأطير.

كما أهني جميع الطلبة والطالبات على ما تحلو  
به خلال فترة دراستهم من جد ومثابرة، وعلى ما  
توجت به مجهوداتهم من نتائج، متمنيا لهم جميعا  
موصول التوفيق والنجاح في حياتهم المهنية.

وفقنا الله لما فيه خير هذا البلد الأمين، تحت  
القيادة النيرة لقائده الملهم جلالت الملك محمد  
السادس، دام له النصر والتمكين.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى  
وبركاته.